

فروجهن بكلمة الله وعليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
رواه مسلم ولائها سامت ما يجب عليها فيجبها يقابلها
من الاجرة لها والمرد بالوجوب استحقاتها يومها يوم
كما صرحوا به ولو حصل التمكن في اثناء اليوم فالظاهر
وجوبها بالقسط وهل التمكن سبب او شرط فيه
وجبران او جهما الثاني فلا تجب بالعقد لانه يوجب
المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولاها تجهولة
والعقد لا يوجب مالا مجهولا ولانه صلي الله عليه
وسلم تزوج عاتكة رضي الله عنها وهي بنت ست
سنتين ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل انه انفق
عليها قبل الدخول ولو كان نكحها لساقه اليها
ولو وقع لنقل فان لم تعرض عليه زوجته مدة
مع سكوتها عن طلبها ولم تمنع فلا نفقة لها لعدم
التكليف وان عرضت عليه وهي بالغة عاقلة مع
حضوره في بلدها كان بمثلت اليه تخبره اني مسلمة
اليك نفسي فاختران اتيك حيث شئت اوتاني
الي وجبت نفقتها من حين الخبر له لانه حينئذ
مقصر فان غاب عن بلدها قبل عرضها اليه ورفعت
امرها اليها لم يظهر له التسليم كتب الحاكم لواجب
بلدا الزوج ليعلمه له حاله فينجي او يوكل فان لم
يفعل شي من الامر يت ومضي زمن امكان وصوله

تعالى

فرضها

فرضها القاضي من حاله من حين امكان وصوله
والعبارة في زوجة مجنونة وعقله عرض على وليها
عليان واجرها لان الولي هو المخاطب بذلك فلما اختلف
الزوجان في التمكن فقالت مكنت في وقت كذا
فانكسر ولا يئنة صدق بيمينه لان الاصل عزمه
وهي اي نفقة الزوجة **مقدرة على الزوج** بحسب
حاله ثم ان كان الزوج حرا **موسرا فمندان** عليه
لزوجه ولوامة وكثايسة من الحب **من غالب**
قوتها اي غالب قوت بلدها من منطة او شعير
او حقل او غيرها حين تجب الاقسط وحق اهل البوا **ري**
والقرى الذين يعتادونه لانه من المعاشرة
بالمعروف المأمور بها وقيا سا على الفطرة والكفارة
فالتفسير بالبلد حري على الغالب ويجب لها مع ذلك
من الادم ما جرت به العادة من ادم غالب البلد كزيت
وشحرج وسمن وزبد وتمر ونخل لقوله تعالى
وعاشروهن بالمعروف وليس من المعاشرة بالمعروف
تكليفها الصبر على الخبز وحده اذ الطعام غالب
لا ينسأغ الا بالادم وقال ابن عباس في قوله تعالى
ومن اوسط ما تطعمونه اهليكم او كسوتهم الخبز
والزيت وقال ابن عمر الخبز والسمن ويختلف قدر
الادم بالفصول الاربعة فيجب في كل فصل ما يقدره

وكل الخبز بعده مضرت لعله صلي الله عليه
وسلم ادموا لولا المارعي اثوروا ولو اذوا